محمد بن خزيمة وصحيح ابي حاتم محمد بن حبان بكسر الحاء المهملة صححوا ذلك في مصنفاتهم
المعتمدة اي كلا اذا صحت الطرق اليهم انهم صححوه او صححه من لم يشتهر له تصنيف كيحيى
ابن سعيد القطان ويحيى بن معين كذا مر ويعرف الحسن ايضا بنصه معتمد
بحسنه ومعتمد في البيان بفتح الميم والاشكل في التصحيح وان نص معتمد على صحته
ولا كان في الكتب المختصة بالصحيح فابن الصلاح يمنع الحكم عليه بالصحة
لا سيما في الاعصار المتاخرة بلا يعمل به وصحح النووي جواز تصحيحه لمن
تمكن وقويت معرفته وعلى مذهبه جرى عمل اهل الحديث فقد صحح غير واحد
معاصر ابن الصلاح ومن بعده احاديث لم يوجد فيها تصحيح من قبلهم واذكرت
في كتب الصحيح والموقف وليها اشار العراقي بقوله

وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا وقال يحيى ممكن

قال ابن حجر الهيثمي في شرح الاربعين اراد اهل الاحتجاج بغير
الكتب المختصة بالصحيح مما ليس معتمد على صحته او حسنه كسنن ابي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه يعني بتصحيح الحسن والموطا وغيرها الاسيما لما
يكثر فيه الضعيف كان واجب ومصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق ونحو ذلك
من المسانيد فان كان اهلا لتمييز الصحيح من غيره امتنع عليه ان يحتج بحديث
من تلك حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته وان لم يكن اهلا لذلك فان وجد
اماما صححه او حسنه قلده والا لم يحتج به ليلا يقع في الباطل وهو لا يشعر
وانما سوينا بين السنن والمسانيد في ذلك لان اصحابها لم يلتزموا الصحيح ولا
الحسن خاصة بل ادخلوا فيها الضعيف وغيره اهـ

أعلى الصحيح ما عليه اتفقا وما روى الجعفي فرد اتقي

فمسلم اعلى مبتداه خبره ما الموصول وصحيح اتفقا المسلم والبخاري وما
من قوله فما روى مبتدا خبره جملة ينبغي ان يتقى وفرد احال من الجعفي
وهو البخاري لانه جعفي بالولاء وجعفي كحرسي ابن سعيد العشيرة
ابو حي من عرب اليمن والنسبة اليه جعفي ايضا قاله في القاموس ومسلم
معطوف على الجعفي يعني ان مراتب الحديث سبع متفاوتة في القوة بحسب
ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع وتحري مخرجيه واحتياطهم اعلاها
ان اصحها ما اخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما وهو الذي يقال له متفق عليه
ويليه ذلك ما انفرد به البخاري عن مسلم ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري وتنقيح
الكلام في الترجيح بين البخاري ومسلم وبيان مرادهم فمبسوط في منظومتنا
غرة الصباح وصحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وصحيح ابن حبان اصح من
مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط كذا في الشرح عن هـ ● فما
لشرط غير ذي يكتفى يعني انه عرف في الشرط ثلاث مراتب مثل المراتب
الثلاث المتفرقة اولاها الحديث الذي على شرطهما ولم يخرجه واحد منهما
في صحيحه ثم ما هو على شرط البخاري وحده ثم ما هو على شرط غيرهما من
الائمة المعتمدين وليس على شرط واحد منهما والى هذا القسم الرابع اشار
بقوله ● فما لشرط غير ذي يكتفى ان قبلها ما تقدم الحديث الذي يكتفى
بيوسف له غير ذي الصحيحين قال الله في ليس كذا بوي وهو معمول يكتفي فرع
فان قلت كيف يكون الحديث على شرط البخاري دون شرط مسلم مع ان
شرط مسلم اعم ووجود الاخص يستلزم وجود الاعم فالجواب
والله تعالى اعلم ان المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال سنده في كتابيهما

الصحيح

ثم ما هو على شرط مسلم وحده

٦

Copyright © King Saud University

مخطوطات جامعة الرياض